



بقلم: مصباح قطب

حوار جديد حول الخصخصة..

فدعونا نترقب نتائجه.. ونشارك في دفعه

تحويل أصول بقطاع الأعمال العام إلى صكوك يتم توزيعها على السكان فوق سن 21 سنة (انظر المشروع على موقع الوزارة على الإنترنت)، كما أنه -أي وزير الاستثمار- هو الذي يتبنى حاليا ضرورة ضخ استثمارات في الشركات العامة، لدرجة أن بعض أنصار الحرية الاقتصادية أصبحوا خصوما له ويتهمونه أحيانا بأنه وزير "العممة". بدأت أفهم ما يعنيه وقلت له: بالفعل لو كنت معنا وشاهدت وزير الاستثمار وهو يضع حجر الأساس لمصنع أسمنت -كله مال عام- منذ نحو عام ونصف العام بمنطقة نائية بقنا (أول مصنع عام للأسمنت منذ ربع قرن)، سعيدا وسط عزف لفرقة مزمار بلدي وتشجيع واسع من الجمهور والقيادات الشعبية والتنفيذية بل والصحفيين، لرأيت دليلا عمليا على التحول الذي تقصده ومنابعه ومراميه، ولو كنت معنا والوزير يفتتح كل يوم و"التاني" سوبر ماركت جديد تابع للشركة القابضة الغذائية وفي مواقع بالصعيد والوجه البحري في احتفالات شعبية، لعرفت ما الذي غيره. تغير الوزير لأنه بالأساس وزير سياسي حريص على مخاطبة الجمهور العام في كل موقع يتبعه، ويسعى إلى نوال رضاه، وهو في نفس الوقت أيضا الوزير الذي يحرص على أن يكون مقدار ما نجتذبه من استثمار أجنبي مباشر هو

في لقاء عابر منذ فترة مع وزير سابق مخضرم ما زال حاضرا في المشهد العام من خلال عضويته في البرلمان، وفي اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني الحاكم، قال لي الوزير: ما رأيك في التغيير الوزاري الذي حدث؟.. أصابتنى "خضة" إذ تصورت أن تغييرا تم بالفعل وصدر به قرار جمهوري، وأنه تم الإعلان فجأة عنه ولم أتابعه. وإذ بدا علي الحرج للتصير المهني -كصحفي- في موقف هذا بادر الرجل بالقول: لا تقلق، فأنا لا أتحدث عن التغيير الذي تلوك الصحف سيرته كل يوم هذه الأيام تخمينيا وتمنيا، خاصة بعد أن خلا مقعد وزير النقل، ولكن التغيير الذي أحدثك عنه مختلف وقد حصل بالفعل، إنه ذلك الذي جرى في ذهن وتفكير وتوجه عدد من وزراء الحكومة الحالية -تشكلت يوليو 2004- الذين كانوا يؤمنون بحرية السوق في صورتها الكلاسيكية (دعه يعمل...)، وضرب مثلا بالتبدلات التي وقعت في نهج وزير الاستثمار، موضحا أن الوزير الذي كان يختلف بشدة مع القائلين بأن بعض الأصول العامة هي كيانات استراتيجية غير قابلة للبيع مهما جرى لها -في بداية توليه الوزارة- هو نفسه الذي يعود الآن ليؤكد أن هناك أصولا لا يمكن للدولة أن تتخلى عنها، حتى في المشروع الذي تصدى للدفاع عنه بينما يعارضه كثيرون بقوة، ونقصد به مشروع

الكاتب
الصحفي..
المستشار
الاقتصادي
لجريدة
المصري اليوم



**بدأت عملية التوجه
نحو بيع الأصول
العامة في مصر منذ
1990، تحت شعار
عام هو توسيع
قاعدة الملكية،
وتابعت سيرها مع
تغيرات مرتبطة
طوال الوقت في
قواعد اللعبة طبقاً
لمنهج التجريب
المصري المعهود.**

أوضح أن أية مناقشة عن الخصخصة والعقبات التي تواجهها، والدعوة التقليدية المعروفة إلى قصر دور الدولة على الرقابة والمتابعة ووضع القواعد والتشريعات مع ترك مجال النشاط الاقتصادي كله للقطاع الخاص لا بد أن تمر بالضرورة من باب "اللي على البر عوام"، كما يقول المثل المصري العامي، أي أن الأمور وأنت بعيد تختلف كثيراً عنها حين تخوض في غمار الموح والريح.

بدأت عملية التوجه نحو بيع الأصول العامة في مصر منذ 1990. كما نعلم. وتحت شعار عام هو توسيع قاعدة الملكية، وتابعت سيرها مع تغيرات مرتبطة طوال الوقت في قواعد اللعبة طبقاً لمنهج التجريب المصري المعهود. . فمرة نبيع من خلال البورصة، وأخرى لمستثمر استراتيجي. . مرة نعلن بيع الرابع، وأخرى نقول لا نبيع إلا للخاسر. . نعطي حصة للعاملين من خلال اتحاد المساهمين، ثم نوقف ذلك بل ونسترد شركات كانت قد بيعت بالكامل لاتحادات المساهمين. . مرة نبيع بعروض الشراء، وأخرى بالمزاد العلني. . مرة مكتب فني للخصخصة هو الذي يوجه القرار، وأخرى لجنة وزارية. . مرة نسرع ونتخذ من روسيا وأوروبا الشرقية المتحولة مثلاً، وثانية نبطئ ونتحدث عن سلبات التجربة البريطانية التاشيرية في خصخصة السكة الحديد. .

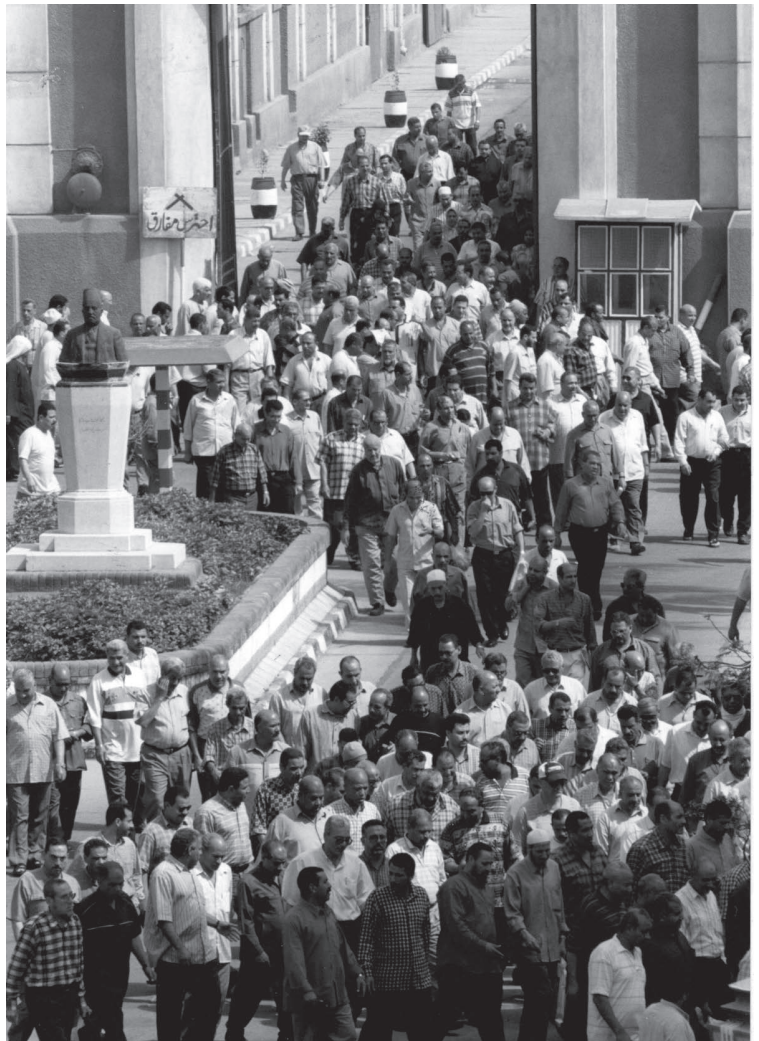
أهم معيار لتقييمه كوزير، وكذا الذي يحرص على أن تكون أسواق المال في مصر على أعلى مستوى من الكفاءة، شأنها في ذلك شأن نظيراتها في أمريكا وانجلترا، بل وأكاد أقول (أي الكاتب) إن طموحه ومع وجود الدكتور زياد بهاء الدين على رأس هيئة الرقابة المالية الموحدة الجديدة. يتخطى ما هو موجود بالدول المتقدمة في المجال المالي، وأضيف الآن أن ذلك الوزير يقترب في تقديري بفضل عشرات اللقاءات التي عقدها في عموم الديار، وقد شهدت معظمها من سر الخلطة الذهبية المناسبة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل والسياسية في مصر فيما يتعلق بالخصخصة وآلياتها وهدفها، وإن كان عليه أن ينصت أكثر إلى النخبة الجادة المعارضة بإخلاص وجدية، وأن يحذر أكثر في المقابل ممالة الجمهور الانتخابي على حساب المستقبل.

إن الوزير السابق المخضرم، الذي أشرت إليه في بداية المقال، معروف بأنه ممن يدعون إلى توازن بين دور الدولة والسوق، وضد خلط السياسة "بالبنس"، وقد فعل ذلك بإلحاح على مدار سنوات طويلة وفي كل محفل تكلم فيه، أي قبل أن يصبح الأمر مطروحا للتداول عالمياً بعد الأزمة المالية. لكن ما أردته من سرد قصتي السابقة معه أن

وهكذا، إلى أن وصلنا إلى مرحلة الصكوك الشعبية راهنا. وفي كل الحالات عموما كان النقاش يدور وسط استقطاب حاد بين فريقين: "معارضة عامة" تصف القائمين على الخصخصة وساستها بـ "بائعي" مصر وتعتهم بأقسى الصفات، وأخرى "مؤيدة عامة" أيضا تتكلم كثيرا عن الإصلاح القويم والخير العميم من جراء السير على نهج حرية السوق والدور المحدد للحكومة في الرقابة.

وفي الحقيقة فإن أكثر ما يغري بالكتابة حول الخصخصة الآن - وبالذات بعد أن أصبح الحديث حولها وفيها مملًا ومعادًا - هو أننا بإزاء لحظة معقولة لبدء حوار من نوع جديد حول توزيع الأدوار بين الفاعلين في الدولة المصرية بين العام والخاص والتعاوني، والعام والخاص والحكومي ككيان من نوع جديد (P.P.P). حوار تشير الدلائل إلى أنه سيلعب دورا مهما في المرحلة المقبلة، خاصة في مجال إنشاء وإدارة وتشغيل المشاريع الخدمية. لحظة هي التي صنعت بلا شك وجهة النظر التي أدهاها المخضرم أعلاه بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معه، وصنعت أيضا خفوت صوت معارضي الخصخصة ومؤيديها معا رغم ما أثاره مشروع الصكوك الشعبية من لغط.

لقد توقفت الخصخصة تقريبا منذ أكثر من عام ونصف العام بعد تباطؤ ملحوظ، ثم توقفت رسميا بحجة الانتظار حتى الانتهاء من مناقشة مشروع الصكوك الشعبية، وربما ساعد الأمران في تهيئة الأجواء لحوار مختلف، لكن هناك تغيرات أخرى محلية ودولية وراء المناخ الموجب للحوار الجديد: فالجهات الدولية لم تعد تعنى كثيرا بما يتم في مجال نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص عند تقييمها لأي بلد، والقطاع الخاص الداخلي نفسه اشتد عوده وأصبح معنيا بصفقات الاستحواذ والاندماج التي تخصه ولم يعد يحفل كثيرا بالأصول العامة، ولا يكاد يهتم الآن سوى بالمؤسسات الخدمية العامة الكبيرة، وتحتاج تلك إلى صيغة أخرى حيث يصعب تماما بيعها للقطاع الخاص بالأسلوب التقليدي. أيضا فإن مساهمة قطاع الأعمال العام في الناتج المحلي وفي التشغيل تتراجع، ومعدل نمو الاستثمارات الخاصة يزيد بضح داخلي وخارجي مما يجعل القطاع الخاص راضيا عما هو فيه دون "طمع" في العام، ولم يعد يكفى لأي سياسي أن تشيد به هذه الجهة الدولية أو تلك من الجهات التي اعتادت أن تكيل المديح لمن يطبقون حرفيا ما عرف بقاهم واشنطون الداعي لتحرير التجارة وتحرير سعر العملة والخصخصة، والسبب أن سمعة الكثير من الجهات "المادحة" انهارت هي ذاتها في خضم الأزمة المالية العالمية، بل وانهارت معها كيانات كبيرة كانت مهمتها التقييم والتصنيف والترتيب ومنح شهادات حسن السير والسلوك والالتزام بمبادئ



لقد توقفت الخصخصة تقريبا منذ أكثر من عام ونصف العام بعد تباطؤ ملحوظ، ثم توقفت رسميا بحجة الانتظار حتى الانتهاء من مناقشة مشروع الصكوك الشعبية، وربما ساعد الأمران في تهيئة الأجواء لحوار مختلف، حوار تشير الدلائل إلى أنه سيلعب دورا مهما في المرحلة المقبلة.



**الحوار بشأن
الخصخصة مع
الجمهور العام
في مواقع العمل
والإنتاج المختلفة،
كان يمكن أن يجنب
الدولة الكثير من
القرارات الخاطئة،
أو التي استنزفت
جزءا كبيرا من
طاقة المجتمع
والمسؤولين بلا
طائل.**

ومقترحات وحلول لمشكلة العام والخاص الضخمة والموروثة منذ بداية السبعينيات وطبيعة أدوار الحكومات في المجتمعات الحديثة والتي تقدمت. كان من شأن حوار نزيه بين الثقافات أن يجعل التحول من العام إلى الخاص أقل تكلفة وأكثر ديمومة وفاعلية بعيدا عن الأيديولوجية، والأيديولوجية المضادة. لقد تعلم الجمهور راهنا أيضا تطوير حججه في ضوء تدفق المعلومات بصورة أوضح وأغزر - نسيبا - عن أوضاع الملكية العامة، وحجم ونوعية مساهمة الاستثمار الخاص في النشاط الاقتصادي، مما أتاح معارف موثقة تصلح لبناء وجهات نظر أغنى عليها. مصر على أعتاب حوار جديد حول الخصخصة فدعونا نشارك في دفعه وتترقب نتائجه.

التفاهم المشار إليها. وكان وزراء ومسؤولون قد اعتادوا في مصر - لسنوات - التوجه بالخطاب أولا إلى العالم الخارجي، اعتقادا منهم أن ذلك من شأنه أن يحسن مكانة مصر ووضعها على خارطة الاستثمار العالمية، وقد شجعهم على ذلك ضعف العملية السياسية، وغياب أي تأثير للجمهور المحلي في السياسات العامة، بحيث لم يعد أمام السياسي إلا أن يخاطب جمهور الندوات المحلية المعولمة، وجمهور المحافل الدولية، وقد أدت الصحة النسبية للرأي العام منذ 2006م - والمستمرة حتى الآن - فضلا عن تنامي قوة الإعلام المستقل إلى شد أولئك الوزراء والمسؤولين إلى أرض النقاش الداخلي، الذي هو الأصل، والتعود على الإنصات للناس، ولو كانت أفكار بعضهم أو كثرة منهم تنطوي على قدر من العشوائية أو تقتقد للمعلومة أو الإنصاف إلخ.. يفعل الوزراء ذلك حاليا رغم أنهم يعبرون في أوقات كثيرة عن ضيقهم بسبب الأخبار والتقارير المغلوطة أو غير الدقيقة أو المبتسرة التي تزداد عن أنشطة وزاراتهم.

ومن الأمور اللافتة أن الحكومة كانت قد تراجعت مضطرة في بداية 2008م أمام مطالب المعتصمين الذين طالبوا بإعادة تبعية الضرائب العقارية لوزارة المالية، بعد أن كان قد تم تبنيها للمحليات منذ سنوات طويلة، ومع أن منطق الحكومة كان هو الأصح؛ حيث الضريبة العقارية في العالم كله تتبع المحليات، لكن غياب الحوار عند نقل تبقيتها في الأول وغياب الحوار عند التراجع عن ذلك عند ضغط الاعتصام، ولدا قرارات غير قابلة للعيش الطويل، وسيطلب الأمر تعديلها عاجلا أم آجلا. وإذا نقلنا الأمر إلى الخصخصة لقلنا إن الحوار بشأنها مع الجمهور العام في مواقع العمل والإنتاج المختلفة كان يمكن أن يجنب الدولة الكثير من القرارات الخاطئة أو التي استنزفت جزءا كبيرا من طاقة المجتمع والمسؤولين بلا طائل.

فالقول إن الخصخصة واجهت مقاومة في العالم كله، وإنها الدواء المر الذي يرفضه العاملون، وأن الدول التي سادتها سياسات شمولية سابقا مثل مصر من الصعب فيها تغيير نظرة جمهور اعتاد التعلق بالدولة المركزية وحيزها الضخم، تلك الأقوال يقابلها عندنا في مصر الإيمان المتوغل في الثقافة العامة بالفردية وحب التملك الجارف والدعوة الدائمة إلى الله بأن يبعد الحكومة عن طريق المواطن، كما أن أي صاحب عقل سليم لا يمكن أن يقبل أن تستمر مشاريع كملكية عامة وهي تخسر ولا أمل في إصلاحها، وتلك عوامل كان من شأن توظيفها في حوار عام خلاق - كالذي يقوم بمثله الآن بدأب حقيقي وزير الاستثمار عبر جولاته في المحافظات والمراكز - أن يفتح آفاقا لأفكار